الأمم المتحدة

A/55/PV.80

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة ٨٠
الاثنين، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٤٣ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

تقارير الأمين العام (A/55/175 و A/55/389 و A/55/465)

مذكرة من الأمين العام (A/55/174)

مشروعا القرارين (A/55/L.33/Rev.1 و A/55/L.42)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل نيكاراغوا كي يعرض مشروع القرار A/55/L.42.

السيد كاستيللون دوارتي (نيكاراغوا) (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار A/55/L.42، المعنون ''الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية''، وذلك بالنيابة عن جميع الوفود التي قدمته من مختلف أنحاء العالم وبالنيابة عن وفد بلادي.

إن مشروع القرار هذا يرتكز إلى حد بعيد على الوثيقة A/55/465 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أمريكا الوسطى. وبناء عليه أدخلنا في مشروع القرار لدى صياغتنا له عناصر هامة من التقرير وفّرت مدخلات مهمة. وراعينا أيضا في مشروع القرار الأحداث السياسية التي حصلت مؤخرا في منطقتنا وأتينا على ذكرها، وهي تبيِّن بوضوح السبيل الذي سلكناه في بلداننا الواقعة في أمريكا الوسطى.

ويمكن أن يلاحظ أن ديباجة مشروع القرار تتضمن عددا من النقاط المتعلقة بالمسائل الرئيسية، وهي تشمل جوانب حاسمة لمواصلة الجهود الرامية إلى توسيع وتعزيز السلم والتنمية في منطقة أمريكا الوسطى.

وفي هذا الصدد، تم التشديد في فقرات الديباجة على النقاط التالية: قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتخذة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-77880 (A)
0077880

سابقا بشأن هذا البند؛ والاهتمام حسن التوقيت والقيِّم الذي حظيت به أمريكا الوسطى في إطار الأمم المتحدة؛ والمساعدة والتعاون الهامان اللذان تلقتهما منطقتنا من المجتمع الدولي، على صعيد ثنائي ومتعدد الأطراف - وفي هذا الصدد، نؤكد الأهمية التي نعلِّقها على اجتماعات الفريق الاستشاري الإقليمي لتحقيق التحول في أمريكا الوسطى وتحديثها.

ومما كان مبعث ارتياح أيضا، اتفاقات السلام التي تم التوصل إليها في بلدان مثل غواتيمالا والسلفادور وولّدت عمليات حقيقية للسلام، الأمر الذي هيأ فرصا جديدة لتحقيق قدر أكبر من التنمية في المنطقة؛ وبالمثل، المشاركة الفعالة للأمم المتحدة في هذه العمليات وحضورها عن طريق مختلف لجان العمل التي جرى تنظيمها تحقيقا لهذا الغرض؛ والانتخابات التي أجريت مؤخرا جدا في المنطقة وبيّنت لنا أن ثقافة الديمقراطية لها مكانتها في المنطقة وأن بإمكاننا أن نعززها.

وتُبرز الديباجة أيضا حقيقة أن منطقتنا لا تزال ضعيفة بدرجة كبيرة أمام قوى الطبيعة، وتبرز الصلة القائمة بين الأثر المدمِّر للكوارث الطبيعية والجهود التي تبذلها شعوبنا وحكوماتنا لتهيئة ظروف معيشية أفضل؛ والجهود الحكومية التي تبذلها بلداننا بغية إعدادنا للتصدي لآثار الكوارث الطبيعية بطريقة أفضل تنظيما وأكثر فعالية حال حدوثها.

ويتألف منطوق مشروع القرار من ١٧ فقرة، أبرزها الإعراب عن التقدير لتقرير الأمين العام عن الحالة في أمريكا الوسطى؛ والإقرار بالحاجة إلى مواصلة التركيز على المنطقة في إطار أهداف ومبادئ إعلان ستكهولم؛ والإقرار بأهمية مواصلة العمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري الإقليمي لتحقيق تحول أمريكا اللاتينية وتحديثها، لا سيما عن طريق اجتماعه المقبل في مدريد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

ويشيد منطوق مشروع القرار أيضا بالجهود التي تبذلها حكومات أمريكا الوسطى لتقليل خطر الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها؛ ويعرب عن الترحيب بالإنجازات وجوانب التقدم المحرزة في تنفيذ اتفاقات السلام المتعلقة بالسلفادور، وباتفاقات السلام المتعلقة بغواتيمالا، ويدعو المجتمع الدولي، والأمين العام، والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، إلى مواصلة دعم العملية الجارية في غواتيمالا والتحقق منها.

وتم إبراز عدة جوانب تتعلق بالتكامل الإقليمي، ولا سيما أهمية منظومة التكامل في أمريكا الوسطى بوصفها الهيئة المنشأة لتنسيق الجهود المبذولة ومواءمتها. وفي هذا الصدد، يسلِّط مشروع القرار الضوء على الإعلان الثلاثي الذي وقّعته السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا، ويظل باب التوقيع عليه مفتوحا أمام بقية بلدان أمريكا الوسطى. فهو يرمي إلى إحراز تقدم على طريق التكامل الإقليمي الأوسع نطاقا.

ويؤكد مجددا مشروع القرار أيضا الحاجة إلى مواصلة تحسين العمليات الانتخابية في المنطقة، ويلاحظ مع الارتياح عزم بلدان المنطقة على حل خلافاتها بالوسائل السلمية.

وأخيرا، نود أن نبرز في منطوق مشروع القرار النداء الموجه إلى المجتمع الدولي بمواصلة تقديم المساعدة والتعاون إلى المنطقة، رغم أنه أحرز تقدم هام بالفعل في مجال تعزيز الديمقراطية والسلام، بغرض التغلب في نهاية المطاف على الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة الماضية، وتجنب عودة ظهورها في المستقبل.

وفي الختام، أود أن أقول بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار إننا على ثقة بأن مشروع القرار الذي أعددناه لن يواجه صعوبة لدى اعتماده من قبل الجمعية العامة بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك الذي سيعرض مشروع القرار A/55/L.33/Rev.1.

السيد ألبين (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): يُشرفني أن أعرض مشروع القرار A/55/L.33/Rev.1 المعنون ''بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا'' بالنيابة عن البلدان المشتركة في تقديمه، وبالإضافة إلى البلدان المقدمة لمشروع القرار والواردة في الوثيقة، انضمت إليها البلدان التالية: إكوادور، وألمانيا، وبيرو، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والسلفادور، وشيلي، وفنلندا، وكندا، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، والنمسا، ونيكاراغوا، وهولندا، واليابان، واليونان.

في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، انتهت ٣٦ سنة من الصراع الداخلي في غواتيمالا بتوقيع اتفاق لإحلال سلام وطيد ودائم، كان تتويجا لست سنوات من عملية المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة، أدى إلى تنفيذ طائفة من الاتفاقات السابقة التي تُعالج مشاكل سياسية وعسكرية وتشريعية واجتماعية واقتصادية وزراعية وعرقية وثقافية.

ومنذ ذلك الحين، قامت الأمم المتحدة، بقرار من الأطراف، بدور أساسي في التحقق من تنفيذ الاتفاقات. وهذا هو في الأساس الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. وكان وجود البعثة في غواتيمالا إيجابي للغاية. اعترفت الأطراف، فضلا عن مجتمع غواتيمالا بأسره، بأن الأمم المتحدة قد وفرت من خلال البعثة، إحساسا بالاطمئنان والثقة في تنفيذ اتفاقات السلام. ومن ثم، هناك توافق متين في الآراء في غواتيمالا فيما يتعلق بضرورة بقاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا حتى عام ٢٠٠٣.

وكما يعرف الأعضاء، فإن مشروع القرار يشير إلى قرارات سابقة للجمعية العامة، وإلى تقارير للأمين العام، وتقارير للبعثة، وإلى إنجازات عملية السلام وما صادفها من تحديات، وإلى الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على تنفيذ الالتزامات المعلقة في إطار الجدول الزمني المنقح. ويشير مشروع القرار إلى الأهمية التي تعلقها الأطراف على استمرار وجود البعثة في غواتيمالا حتى عام ٢٠٠٣، وهو يركز في هذا السياق، على الدور الأساسي الذي يتعين على البعثة القيام به لترسيخ دعائم السلام واحترام حقوق الإنسان والتحقق من تنفيذ الالتزامات المعلقة.

ومن ثم، فإن الجمعية العامة، بمشروع القرار هذا تصرح بتجديد ولاية البعثة ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، تقريرا مشفوعا بتوصياته فيما يتعلق بمواصلة مرحلة بناء السلام بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

إن غواتيمالا تمثل قصة نجاح للأمم المتحدة، وتبدي الأطراف بوضوح قاطع التزامها بعملية السلام. ولقد تحقق تقدم كبير، وما زالت هناك تحديات باقية يتعين التغلب عليها. ويأمل مقدمو مشروع القرار في أن يستمر المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في تقديم مساهمة سخية في شكل موارد مالية وتقنية. ونحن مقتنعون بأن عملية السلام في غواتيمالا تُشكل الآن استثمارا جيدا.

ولهذه الأسباب، يثق مقدمو مشروع القرار بأن الجمعية العامة ستجدد دعمها السياسي لغواتيمالا وستعتمد مشروع القرار الذي كان لي شرف تقديمه بالإجماع في الوقت المناسب.

السيد روزنثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): تكلم زملاء آخرون عن مشروع القرار A/55/L.42، المعنون ''الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية''. ونحن نردد تقديرهم لدعم المجتمع الدولي لفرادى البلدان في المنطقة وللمنطقة بأسرها.

والآن انتقل إلى مشروع القرار الآخر المعروض على الجمعية في إطار البند ٤٣، والذي يرد في الوثيقة A/55/L.33/Rev.1 المعنون ''بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا''. واسمحوا لي إذن في البداية أن أشكر وفود اسبانيا، وفنزويلا، وكولومبيا، والمكسيك، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية لدعمها المستمر لعملية السلام في غواتيمالا. وقد وقفوا معنا، إلى جانب بلدان أخرى كثيرة أثناء المفاوضات الطويلة الشاقة حول الاتفاقات، وأثناء تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات منذ التوقيع عليها في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وقد انضمت هذه البلدان إلى مقدمي مشروع القرار اليوم وهي: إكوادور، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبيرو، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والسلفادور، والسويد، وشيلي، وغيانا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة، والنمسا، ونيكاراغوا، وهولندا، واليابان، واليونان.

لقد كان السلم وسيظل مسؤولية الغواتيماليين أنفسهم، ولكن التعاون الدولي يتسم بأهمية فذة. وقد انضمت بلدان كثيرة إلى البلدان المعروفة باسم أصدقاء عملية السلام، من البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وقد اتخذ هذا الدعم شكلا، من خلال الأمم المتحدة، التي تعد جزءا لا يتجزأ من العملية بوصفها موقِّعة الاتفاقات، فضلا عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، التي تُشكل بحكم منصبها عضوا ليس له حق التصويت في لجنة متابعة تنفيذ اتفاقات السلام. وخلاصة القول إن الأمم المتحدة لا غنى عنها من حيث كفالة قدر أعظم من الطمأنينة فيما يتعلق باتفاقات السلام وتعزيز الثقة وتوطيد السلام. وفي نفس الوقت وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرهم من الوكالات المتخصصة دعما حاسما لتنفيذ العديد من الالتزامات التي وردت في الاتفاقات.

إن تقييم الإنجازات وأوجه القصور المتعلقة بتنفيذ اتفاقات السلام تذكِّر بالمثل المشهور عن الكأس الممتلئ جزئيا. لقد تحقق الكثير، مما يجعلنا نركز على العمل الذي اكتمل: أي الجزء المملوء من الكأس. ولكن ينبغي الاعتراف أيضا بأن الأمور ما زالت معلَّقة؛ وذلك هو الجزء الفارغ من الكأس. وهناك أسباب أكثر من كافية تبرر التأخير في تنفيذ هذه الالتزامات المقطوعة منذ البداية. وبالنسبة لبعض الحالات، كان هناك مغالاة في التفاؤل عند توقيع الاتفاقات فيما يختص بالقدرة على تنفيذ التزامات كثيرة جدا في وقت واحد. وقد نشأت حالات أخرى من خلال ديناميكية العملية نفسها، حيث أدى إكمال مرحلة من المراحل إلى التزامات أخرى فرعية. ولم تقل المقاومة من جانب جماعات الضغط التي شعرت بأنها ستتعرض لآثار معاكسة من جراء بعض القرارات. وفي حالات أخرى، فشلت المؤسسات العامة أو الخاصة ببساطة في إبداء القدرة أو الإرادة على تنفيذ كل ما اتفق عليه.

ولكن على الرغم من أن جميع الأطراف قد كررت التأكيد على التزامها، فسيظل الواقع هو أن كثيرا من المهام لم يكتمل بعد. وهذه المهام منصوص عليها ووضع لها جدول زمني جديد من جانب الموقِّعين على العملية، بالتشاور التام مع المجتمع المدني. وقد جرى الآن التخطيط لتنفيذ الالتزامات المعلقة التي كان مقررا لها أن تنفذ في الفترة من ١٩٩٧-

٢٠٠٠ إلى ٢٠٠١-٢٠٠٣. وحيث أن الأمم المتحدة طرف هام في العملية، فإننا نرى أن وجود المنظمة في هذه الفترة أمر لا غنى عنه.

وعلاوة على ذلك، فإننا إذ نشارك الآن في مناقشة تنفيذ توصيات فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات حفظ السلام، من وجهة نظر الأمم المتحدة، هناك على الأقل درس يمكن أن نستخلصه من تقرير ذلك الفريق، الذي رأسه الأخضر الإبراهيمي، ويتصل بالموضوع قيد النظر. وأقول إنه لا بد من التسليم بأن بعثات الأمم المتحدة، في حالات ما بعد انتهاء الصراع، لا ينبغي إطالتها إلى ما لا نهاية أو سحبها قبل الأوان المناسب. وفي اعتقادي أن هذا المبدأ ينطبق على الحالة في غواتيمالا، حيث من الواضح أن الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في تنفيذ اتفاقات السلام، ولكنه دور مساعد للأطراف المحلية الفاعلة. ويتمثل دورها الآن في تعزيز قدرة هذه الأطراف المحلية الفاعلة.

إن البرنامج الذي بحثه الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة (A/55/389)، والذي يتوقع تقليص البعثة تدريجيا ولكن بشكل متتال على مدى السنوات الثلاث المقبلة أثناء إحالة بعض المهام التي تقوم بها إلى الهيئات المحلية وإحالة مهام أخرى إلى برامج ووكالات منظومة الأمم المتحدة، يشكل نهجا متوازنا في ضوء المعضلة القائمة المتعلقة باستمرار عمليات الأمم المتحدة للسلام في البلدان التي تعاني من حالات ما بعد انتهاء الصراع.

وخلاصة القول، إن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، أمر مستصوب من جميع الوجوه. فهو بالنسبة لغواتيمالا يشكل خطوة أخرى صوب تنفيذ ما وصفه الرئيس ألفونسو بورتيللو بالالتزام من جانب الدولة عندما تولى منصبه في كانون الثاني/يناير من هذا العام. وهو بالنسبة للأمم المتحدة، يتيح إمكانية الانسحاب الجزئي الحسن التوقيت لعملية برهنت على نجاحها بوضوح قاطع. ولهذا السبب أثق بأن جميع الدول الأعضاء في هذه الجمعية ستؤيد مشروع القرار المعروض علينا دون استثناء.

وفي الختام وتوقعا للمناقشة التي ستجرى دون شك في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وفي اللجنة الخامسة ألاحظ أن تقرير الأمين العام يتوقع خفضا جذريا في ميزانية البعثة الحالية ابتداء من عام ٢٠٠١. ونحن نوافق على ضرورة إجراء خفض تدريجي ومرحلي في عدد موظفي البعثة، ونرى أيضا أن بالإمكان تحقيق نتائج أفضل باستخدام الموارد الموجودة حاليا بإحلال موظفين محليين محل جزء من الموظفين الدوليين. ولكننا نود أن ننبه الدول الأعضاء إلى خطورة إجراء تخفيضات جذرية مفرطة يمكن أن تلحق الضرر بقدرة البعثة على الاضطلاع بمهامها تماما، وخاصة في مجال التحقق من تطبيق حقوق الإنسان، الذي يقتضي وجود البعثة في مواقع متعددة. وخطورة الخضوع بصفة خاصة لإغراء إغلاق عدد متزايد من المراكز الإقليمية، لأن اتخاذ تدبير صارم يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على وجود المنظمة في الميدان، حيث تكون الحاجة إليها أعظم.

وثمة درس آخر يمكن استخلاصه من تقرير الإبراهيمي وهو أن علينا ألا نعرض للخطر كفاءة وفعالية بعثات الأمم المتحدة بناء على الاعتبارات المتعلقة بالميزانية فحسب. وبعبارة أخرى، عندما نقرر أن نوفد بعثة إلى بلد ما، علينا أن نزودها بالموارد التي تحتاجها لكي تحقق الهدف منها. فإذا كانت حكومة غواتيمالا ومجتمعها المدني قد تعهدا باحترام تنفيذ التزاماتهما بموجب اتفاقات السلام، فإن مطالبة الأمم المتحدة بأن يكون وجودها بالحجم الضروري لكفالة الدعم المناسب لتحقيق ذلك الالتزام ليس بالشيء الكثير.

ومرة أخرى أعرب عن شكري سلفا لتفهم الجمعية العامة ولتأييدها.

السيدة سالغادو دي غوميز (كولومبيا) (تكلمت بالاسبانية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/55/465، وعلى تقاريره الأخرى التي توفر مع بعضها إحاطة شاملة عن الحالة في أمريكا الوسطى.

وفي الفقرة ١١ من القرار ٥٤/١١٨ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أشارت الجمعية العامة إلى ''مرحلة جديدة لتوطيد السلام والديمقراطية في أمريكا الوسطى'' وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم أكبر قدر من الدعم لمبادرات وأنشطة بلدان أمريكا الوسطى في مجال تنفيذ برنامج جديد وشامل ومستدام للتنمية وإنشاء اتحاد أمريكا الوسطى.

ويؤكد الأمين العام في تقريره أن منظومة الأمم المتحدة وبرامجها وهيئاتها، ماضية في توفير المساعدة التقنية والموارد في إطار البرامج الوطنية والإقليمية، غير أن هناك مشاكل معقدة كالتباين بين الأغنياء والفقراء، وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية والسكان الأصليين والشعوب وغير الأصليين، وهي مشاكل اعترضت طريق إحراز التقدم المرجو فيما يتعلق بتوطيد السلام والديمقراطية.

ويشير التقرير بتفاؤل كبير إلى العمليات الانتخابية في السلفادور، وغواتيمالا ونيكاراغوا وإلى إنشاء شرطة وطنية مدنية في السلفادور ونيكاراغوا. ونحن نرحب بهذه الإنجازات التي نعتبرها علامات إيجابية على توطيد الديمقراطية في المنطقة.

وقد أحرزت عملية التعمير في المنطقة، التي دمرها إعصار ميتش عام ١٩٩٨، تقدما، على الرغم من أنه لا يزال يتعين التغلب على الكثير من العقبات. وبفضل دعم المجتمع الدولي وقدرة شعوب أمريكا الوسطى البشرية، أحرز تقدم في التغلب على المحنة واتخذت تدابير حاسمة في مجال الوقاية من الكوارث الطبيعية في المستقبل.

وتشكل المعلومات المتعلقة بالتنمية البشرية في المنطقة التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الوكالات مصدر قلق لكولومبيا، التي شاركت في هذه العملية منذ بدايتها والتي شجعت الجهود التي بذلت والانجازات التي تحققت ونوهت بها. ونحن مقتنعون بأن السلام والديمقراطية لن يتوطدا ما لم يوفر لهما دعم مستدام واسع النطاق وتنمية حقيقية.

وتبين الفقرة ١٧ من التقرير الوارد في الوثيقة (A/55/465) أن

> ''السلام في أمريكا الوسطى لم يعد يعني انتهاء الصراع بل كفالة أن تتجسد التنمية البشرية في مستوى معيشة لائق وفي توافر إمكانيات الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل والإسكان''.

وقد آن الأوان لتجديد التزامنا ومواصلة الاستثمار في السلام، وهي مسؤولية الجميع. ويشكل مشروع القرار قيد النظر جزءا من ذلك الالتزام. ونأمل أن تعتمده الجمعية العامة بكامله.

ولا يفوت كولومبيا، وهي عضو في مجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا، أن تشيد بالتقدم الكبير الذي أحرز في مجال تنفيذ الاتفاقات منذ عام ١٩٩٦، عندما وقّعت اتفاقات السلام، كما تشيد بالالتزام الهام الذي تعهدت به حكومة الرئيس بورتيللو في هذا الصدد. إن الدور الذي اضطلعت به المنظمة من خلال أعمال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا دور أساسي، وشكّل قصة نجاح لا لغواتيمالا وحدها وإنما للأمم المتحدة نفسها أيضا.

إلا أنه من المحتم، في مثل هذه العملية الطموحة، ظهور عقبات وتطورات لا يمكن التنبؤ بها. ولا ينبغي أن يدهشنا ذلك. وعلينا أن نفهم جيدا مدى أهمية أن يبقي المجتمع الدولي على دعمه على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي. ومثلما قيل مرارا في مناسبات كثيرة، فقد كان هذا الدعم حيويا لتحقيق السلام الذي تنعم به غواتيمالا حاليا.

وتمشيا مع هذه العملية، تؤيد كولومبيا مشروع القرار، وتناشد الجمعية العامة تأييده لضمان استمرار بعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا في أعمالها.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمشروع القرار المعنون ''الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية''. وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة.

وأود، قبل كل شيء، أن أشكر الأمين العام على التقارير العالية الجودة التي قدمت بشأن هذا البند وهي: التقرير المتعلق بحالة حقوق الإنسان في غواتيمالا، والتقريران اللذان يقيِّمان أنشطة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، والتقرير المتعلق بجوانب التقدم المحرز في تحقيق السلام والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية في أمريكا الوسطى. إذ تؤكد هذه التقارير المسافة التي قطعت منذ أن ظهر الموضوع في جدول أعمال الأمم المتحدة لأول مرة في سنة ١٩٨٣. وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك مشاكل خطيرة وفوارق اجتماعية كبرى، فإن معظم بلدان المنطقة تستطيع الآن توطيد التقدم الذي أحرزته تجاه التسوية السلمية لمختلف الصراعات، والممارسة الحرة للحقوق الديمقراطية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون.

وقبل أن أتناول مختلف البلدان بالدور، أود أن أشدد على ما يوليه الاتحاد الأوروبي من أولوية عالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان أمريكا الوسطى. وحوار سان خوسيه، المنشأ في سنة ١٩٨٤، هو الإطار الذي تجري فيه التبادلات بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى. وقد عقد آخر اجتماع وزاري في فيلامورا في شباط/فبراير ٢٠٠٠ وتجلى فيه التصميم المشترك بين جميع بلدان الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى على تعزيز وتكثيف تعاونها.

ومؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٩ أعطى أيضا زخما جديدا لهذه العملية بإجراء حوار ثلاثي بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ووضع هذا المؤتمر الأساس اللازم لقيام شراكة استراتيجية تنطوي على ثلاثة عناصر رئيسية، عنصر سياسي، وعنصر اقتصادي، وعنصر ثقافي تعليمي وعلمي وتقني. وفي إطار هذه الشراكة الاستراتيجية اعتمد الاتحاد الأوروبي وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بنما في نيسان/أبريل الماضي خطة عمل مشتركة لمكافحة المخدرات.

ويدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط جميع بلدان المنطقة التي شرعت في إجراء إصلاحات هيكلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والسلام الاجتماعي. واعتمد الاتحاد خطة عمل إقليمية لتعمير أمريكا الوسطى تبلغ قيمتها، مع التبرعات الثنائية، بليون وحدة أوروبية لمساعدة البلدان المتضررة من الإعصار ميتش.

ويعتزم الاتحاد الأوروبي مواصلة دعمه للعملية التي بدأت في ستكهولم، وخاصة اجتماع المجموعة الاستشارية الإقليمية المزمع عقده في مدريد في ٢٠٠١. وسيتيح اجتماع مدريد، على وجه الخصوص، فرصة لتقديم أمريكا الوسطى كمنطقة للتنمية الاقتصادية ذات إمكانيات للاستثمار. وستدرس بلدان أمريكا الوسطى والبلدان المانحة في هذا الاجتماع مشاريع إقليمية شتى تهدف إلى وضع هياكل أساسية رئيسية تمهد الطريق للتنمية الاجتماعية والتكامل الإقليمي. ويرى الاتحاد الأوروبي أن برنامج الإنعاش من شأنه أن يساعد على دعم الديمقراطية والشفافية والحماية البيئية وتخفيف حدة الفقر. والتدابير الوطنية والثنائية المتخذة في نادي باريس من شأنها أيضا أن تساعد على دعم عملية الإنعاش.

وأخيرا، لا يزال الاتحاد الأوروبي شأنه شأن الأمين العام، يولي أهمية للتكامل الإقليمي. فهذا شرط أساسي للسلم والتنمية في أمريكا الوسطى، ولا شك في أنه أحد أفضل السبل لمعالجة الاحتكاكات الدبلوماسية وحوادث الحدود التي أثرت على مختلف بلدان المنطقة خلال السنتين الماضيتين.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد دعمه الكامل لمختلف المبادرات التي اتخذت لإنهاء عدة منازعات حدودية – وعلى وجه الخصوص تحت رعاية منظمة الدول الأمريكية. ونرى أن استقرار الحدود ضروري للسلم، والأمن، والمصالحة، والديمقراطية، والتنمية، والعدالة المنصوص عليها في اتفاق إسكيبولاس الثاني لعام ١٩٨٧. ويرحب الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص بالاتفاق المتعلق باعتماد تدابير لبناء الثقة الذي وقّع عليه ممثلو غواتيمالا وبليز في المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ويسره أيضا أن يلاحظ النهج البناء الذي اتبعته نيكاراغوا، التي قررت عرض نزاعها بشأن ترسيم الحدود البحرية مع هندوراس على محكمة العدل الدولية. ويدعو الاتحاد الأوروبي نيكارغوا وكوستاريكا إلى مواصلة العملية التي بدأها رئيساهما في المكسيك في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد التزامه بتدابير منع نشوب الصراع في المنطقة ويدعم إنشاء آليات إقليمية لحل أي منازعات قد تنشأ بين البلدان في المنطقة.

ويسعد الاتحاد الأوروبي إجراء انتخابات عامة في أواخر السنة الماضية شارك فيها الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي كحزب سياسي. ويرحب بالانتقال السلمي للسلطة، الذي يدل على تحقيق تقدم كبير تجاه الديمقراطية وإنشاء نظام سياسي يشمل الجميع. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بلا تحفظ مقترحات الأمين العام المعقولة والمتوازنة لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا حتى سنة ٢٠٠٣. فهذا الإجراء ضروري بغية تمكين غواتيمالا من توطيد إنجازات جدول أعمال السلام، وخصوصا، تنفيذ العناصر الأساسية من جدول الأعمال التي لا تزال معلّقة. ويدعو الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص كل الأطراف إلى تنفيذ أحكام الميثاق المالي بدون تأخير، من أجل مستقبل السلم والتنمية، وإصلاح الأراضي، والوضع الرسمي للغات الأصلية، وحل أركان الحرب العسكرية الرئاسية وإصلاح أمانة التحليل الاستراتيجي. ويدعو الاتحاد الأوروبي أيضا الأطراف إلى إكمال جدول الأعمال الجديد لتنفيذ هذه التدابير في أقرب وقت ممكن. ونرى أن تمديد ولاية بعثة التحقق من شأنه، قبل كل شيء، تمكين الأطراف من وضع التزاماتها في المحك العملي. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يكون بديلا عن الجهود الوطنية لتحقيق السلم، وهي ضرورية أكثر من أي وقت مضى.

وسيظل الاتحاد الأوروبي مهتما على وجه الخصوص بالتدابير المتخذة لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان ولمكافحة

الإفلات من العقاب مكافحة فعالة. ويدعو الاتحاد السلطات الغواتيمالية إلى العمل على تنفيذ توصيات البعثة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ويحث الحكومة أيضا على إنشاء لجنة السلام والوئام، كما أوصت بذلك لجنة استجلاء التاريخ والأمين العام.

ويسعد الاتحاد الأوروبي استمرار توطيد السلم في السلفادور. إذ أحرز تقدم على الرغم من أنه لا تزال هناك بعض المصاعب فيما يتعلق بالأمن العام والإصلاح الزراعي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تماما دعوة الأمين العام إلى إنشاء ديوان المظالم، الذي يمثل ضمانة دستورية أساسية لاحترام حقوق الإنسان، بالنظر إلى نفوذه وزيادة موارده، وإلى الأطراف لمضاعفة جهودها للوفاء بالتزاماتها باحترام اتفاق عام ١٩٩٢ نصا وروحا.

وإزاء هذه الخلفية، يرحب الاتحاد الأوروبي بالانتخابات البرلمانية والبلدية التي أجريت هذه السنة في السلفادور والانتخابات البلدية في نيكاراغوا، بحرية ونزاهة. والطريقة السلمية التي أجريت بها هذه الانتخابات علامة مشجعة على أن حزازات الماضي قد فتحت السبيل أمام النضج السياسي الحقيقي. ومع ذلك فإن الاتحاد الأوروبي ينضم إلى الأمين العام في الإعراب عن أسفه لانخفاض معدلات المشاركة، التي زاد منها في نيكاراغوا، للأسف، إجراء إصلاح انتخابي ترتب عليه إبعاد عدد كبير من الأحزاب من العملية الانتخابية وتشجيع الامتناع عن التصويت، الذي بلغ ٨٠ في المائة في بعض المقاطعات. ونحن نرى أن المشاركة الكاملة في العملية الانتخابية، وخاصة من قبل السكان الأصليين والنساء، ينبغي أن تشجع بصورة نشطة.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد من جديد على نحو قاطع على أن شعوب وحكومات الاتحاد الأوروبي ملتزمة التزاما تاما بمواصلة العمل إلى جانب شعوب وحكومات أمريكا الوسطى لتوطيد السلم والديمقراطية في المنطقة.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالاسبانية): يود وفد بلادي أن يعرب عن امتنانه للأمين العام لتقريره الوافي عن الوضع في أمريكا الوسطى، بالإضافة إلى التقرير الممتاز عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا (A/55/389).

هناك اعتقاد مشترك لدى المجتمع الدولي مفاده أن إقامة حكم ديمقراطي في بلدان أمريكا الوسطى أمر أساسي لتحقيق السلام والاستقرار الإقليميين. ولذا، ترحب اليابان بالتقدم الكبير الذي أحرز في ترسيخ السلام والتحول الديمقراطي للمجتمعات في جميع أنحاء أمريكا الوسطى. وفي العام المنصرم بالذات، جرت انتخابات ديمقراطية في كل من غواتيمالا، ونيكاراغوا، والسلفادور. وأود بصفة خاصة أن أذكر الانتخابات التي جرت في غواتيمالا في مثل هذا الشهر من العام الماضي. وكانت هذه أول انتخابات عامة تجرى في هذا البلد منذ أبرمت اتفاقات السلام في عام ١٩٩٦، وقد جرت هذه الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة دون وقوع أي حادث يذكر. وانضم المراقبون اليابانيون إلى ممثلي الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، وممثلي الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية في الإشراف على هذه الانتخابات.

ولطالما ارتأت اليابان أنه لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للصراع، مثل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، بغية تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وفي هذا السياق، أود أن أتطرق هنا للحالة في غواتيمالا بتوجيه وإشراف بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، ثم التنفيذ السريع للمرحلة الأولى من اتفاقات السلام، من خلال تجريد المقاتلين السابقين من الأسلحة، وتسريحهم وإعادة دمجهم في المجتمع. والاتفاق الضريبي الذي أبرم في أيار/مايو من هذا العام، سيمكن الحكومة من زيادة الإنفاق على البرامج

المتعلقة بخطط السلام. وتجدر ملاحظة أن هذا الاتفاق الضريبي تم التوصل إليه فيما بين أطراف تنتمي إلى قطاعات مختلفة من المجتمع، ولذا، يمكن اعتباره دليلا على رغبة حكومة غواتيمالا في توطيد عملية السلام.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الأشطل (اليمن).

بيد أنه لا تزال هناك بعض المشاكل الكبيرة التي لا بد من التصدي لها بسرعة. وأشير بصفة خاصة إلى ضرورة حماية حقوق السكان الأصليين، وإصلاح الجيش، والشرطة المدنية الوطنية، والنظام القضائي، وتعزيز سيادة القانون.

وتقوم بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا منذ إنشائها في عام ١٩٩٧، بدور أساسي في توطيد السلام في غواتيمالا، إلا أن الاحتياجات لا تزال قائمة. ولذا، فإن اليابان تؤيد تمديد ولاية هذه البعثة حتى عام ٢٠٠٣، مع تخفيض حجمها تدريجيا، كما ذكر في تقرير الأمين العام.

وأود أن أضيف هنا أن اليابان، من جهتها، قد أسهمت في توطيد الديمقراطية في غواتيمالا وفي تحقيق استقرار المنطقة من خلال زيادة المعونة الثنائية وتقديم المساعدة للمشاريع في مجالات الصحة العامة، والتعليم، وتطوير الهياكل الأساسية.

ما زالت بلدان كثيرة في أمريكا الوسطى تكافح من أجل التغلب على آثار الدمار الذي خلفه إعصار ميتش عام ١٩٩٨. وكانت اليابان من بين البلدان العديدة التي أبدت حرصها على إرسال المعونة الطارئة إلى كل من هندوراس، ونيكاراغوا، وغواتيمالا، والسلفادور. ومرة أخرى، فإن الاحتياجات ما زالت قائمة في هذا المجال أيضا. ونأمل أن يظل المجتمع الدولي ثابتا في التزامه بدعم جهود الانتعاش في تلك البلدان؛ وبذلك سيكون المجتمع الدولي قد ساعد على تدعيم أسس الديمقراطية والاستقرار الإقليمي.

وفي الختام، ترحب اليابان بزيادة تشديد الأمم المتحدة على الأسباب الجذرية للصراعات، وعلى ضرورة الشروع في أنشطة بناء السلام بغية تعزيز الديمقراطية وتدعيم الاستقرار الإقليمي. وإن شعوب أمريكا الوسطى تستحق الثناء، أيضا، على الجهود التي تبذلها للتصدي لمشاكلها الاجتماعية والاقتصادية، ولبناء مؤسساتها الديمقراطية.

واليابان، من جانبها، ما برحت تحتفظ بعلاقات وطيدة مع بلدان أمريكا الوسطى. وكان من دواعي سرور اليابان أن تستضيف اجتماع منتدى اليابان – أمريكا الوسطى، مع دول أمريكا الوسطى، أربع مرات في الماضي، كما تجري الاستعدادات الآن لعقد الاجتماع الخامس في المستقبل القريب. وهذا المنتدى – الذي يشارك فيه مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى وكبار رجال الأعمال من غواتيمالا، والسلفادور، وهندوراس، ونيكاراغوا، وكوستاريكا، وبنما، واليابان – يتيح فرصة مفيدة للغاية للتعاون والتشاور بشأن طائفة واسعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك. وهذا تدليل آخر على التزام اليابان الثابت بالمنطقة.

أخيرا، فلكون اليابان من بين مقدمي مشروعي القرارين المعروضين على الجمعية، يأمل وفد بلادي في أن يعتمدا بتوافق الآراء.

السيدة شاسول (كوستاريكا) (تكلمت بالاسبانية): اليوم يسود السلام ربوع أمريكا الوسطى. واليوم، فجميع الدول في أمريكا الوسطى ملتزمة التزاما قويا بالحرية، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والبيئة. واليوم، ورغم كل الصعوبات والكوارث الطبيعية، تمضي المنطقة بخطوات ثابتة نحو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أكبر.

وهذا الوضع يتناقض مع الحالة المؤسفة التي كانت عليها المنطقة في الثمانينيات، عندما كانت الحرب، والدمار، والفقر، والظلم الاجتماعي والجوع ظواهر سائدة في جمهورية أمريكا الوسطى الشقيقة. و لم يكن الوضع في أمريكا الوسطى آنذاك مختلفا بدرجة كبيرة عن ما هو عليه اليوم، للأسف، في أنحاء أخرى من العالم. ويبدو أن المجتمع الدولي قد فقد الثقة في إمكانية تحقيق حل سلمي ديمقراطي وسريع للمشاكل التي تحدق بمنطقتنا.

ولحسن الحظ، تمكنت المنطقة من المضي قدما. وكان التقدم المحرز نتيجة مباشرة للتغيير في موقف زعماء وشعوب المنطقة. فلقد رفضنا نحن شعوب أمريكا الوسطى العنف بوعي وتعمد، وفي الوقت ذاته ننتهج الحوار، والديمقراطية، وتوافق الآراء بوصفها الأعمدة الأساسية لجميع العلاقات الإنسانية والدولية. ومن الممكن تماما القول إن شعوب أمريكا الوسطى قد رفضت ثقافة الحرب واعتنقت ثقافة السلام.

في عام ١٩٨٧، قرر زعماء أمريكا الوسطى بعزم تحمل المسؤولية عن عملية التفاوض التي صمموها هم أنفسهم. ورغم أن كوستاريكا لم تكن طرفا في الصراعات المسلحة التي ابتليت بها منطقتنا، إلا أنها لعبت دورا نشطا وبارزا في عملية السلام بأمريكا الوسطى. وأدى الاتفاق الذي نتج عنها إلى نهاية ناجحة للصراعات المسلحة في نيكاراغوا، والسلفادور، وغواتيمالا، وجعلت من الممكن تعزيز الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والمصالحة بين شعوبنا. ولقد حظيت أمريكا الوسطى بالدعم والتضامن النشطين من المجتمع الدولي في ذلك المسعى، وخاصة من الأمم المتحدة.

ولقد تناولت عملية السلام في أمريكا الوسطى الأسباب الاجتماعية، والهيكلية، والاقتصادية للصراعات المحلية. وشملت اتفاقات السلام التزامات سياسية، واقتصادية، واجتماعية بوصفها عناصر رئيسية مصممة لتغيير كل دولة من دول المنطقة وتحديثها. وبالرغم من الصعوبات، اتخذت جميع جمهوريات أمريكا الوسطى خطوات كبيرة نحو بناء مجتمعات عريضة القاعدة وتعددية ومتعددة العرقيات تحترم حقوق الإنسان من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعدل، والمساواة للجميع. لذلك تمثل تجربة أمريكا الوسطى نموذجا قيِّما للآليات اللازمة لبناء السلام بعد انتهاء الصراعات.

كوستاريكا سعيدة بشكل خاص بالتقدم الذي أحرزته جمهوريات أخرى في أمريكا الوسطى في مجال احترام حقوق الإنسان والديمقراطية. ولا يمكن القول اليوم إن هناك انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان في أمريكا الوسطى أو انتهاكات للإرادة الديمقراطية للشعوب. ومع ذلك، فإن بناء سلام دائم ومستقر في أمريكا الوسطى يتطلب جهودا متواصلة. ولن يتم ضمان السلام الحقيقي في المنطقة إلى أن نحقق جميعا تنمية اقتصادية واجتماعية أكبر. ويقتضي إحراز التقدم على صعيد الديمقراطية وحقوق الإنسان جهدا متواصلا للحفاظ على مثل هذه التنمية وتوسيع نطاقها وتعزيزها.

لا بد أن نسد الفجوة بين الغني والفقير، التي تعتصر شعوبنا في وقتنا الحاضر. لا بد أن نضمن أن أكثر الناس فقرا وضعفا بيننا يمكنهم سد احتياجاتهم الأساسية بشكل كامل. ومن الضروري أيضا خفض درجة تأثر بلداننا بالكوارث الطبيعية واتخاذ خطوات فعالة لإعادة الإعمار والتطبيع بعد انتهائها. لا بد أن نبذل أيضا جهودا أكبر لضمان سلامة شعوبنا وتجنب تدويل النشاط الإجرامي.

ولا يمكن اعتبار جهود ضمان السلام الدائم في أمريكا الوسطى قد انتهت. فباستثناء بلدي أنا، فإن غالبية

دول منطقتنا لديها للأسف مؤشرات تنمية بشرية منخفضة. وسوف يظل الوضع هشا إلى أن يتمتع كل بلد في أمريكا الوسطى بتنمية بشرية مستدامة مقبولة، وليس هذا هو الحال الآن. لذلك فإن بلدي ممتن للمجتمع الدولي، والأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل خاص، لتعاونها المستمر مع منطقتنا.

السيد كورديرو (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): تتابع البرازيل باهتمام استمرار تعزيز السلام والاستقرار في أمريكا الوسطى. والمجتمع الذي يضمن مصيره هو الذي يتم إنشاؤه من خلال تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتحديث الهياكل الاقتصادية. لقد تم تعزيز حكومات المنطقة المنتخبة بالكامل بأسلوب حر وتعددي. ويؤكد البيان الرئاسي الأخير الذي أعلن المنطقة منطقة سلام، وحرية، وديمقراطية، وتنمية التزام بلدان أمريكا الوسطى بالتحديث. وتستحق هذه الإنجازات دعم وتشجيع المجتمع الدولي بأسره.

كذلك نهنئ بلدان البرزخ لإصرارها على تذليل العقبات الباقية، خاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وتتطلب مواطن الضعف في تلك المجالات أن تضاعف بلدان أمريكا الوسطى جهودها، حيث أن تحسين ظروف المعيشة للسكان هو شرط رئيسي لإرساء أسس متينة للسلام الدائم والتنمية. وفي هذا الصدد، نرحب على وجه الخصوص بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات السلام في غواتيمالا وإصرار حكومة وشعب السلفادور على تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مجال إضفاء الصفة الديمقراطية على المؤسسات.

إن ما تبذله السلفادور، وهندوراس، وبليز، وغواتيمالا من جهود لإيجاد حلول كاملة ودائمة لخلافاتها حول الحدود هي شهادة دامغة على روح التعاون والتسامح التي تتمتع بها. وعلى نحو مماثل، يُظهر التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى روح التعاون والتضامن، اللازمة للتغلب على التحديات المشتركة، لا سيما الكوارث الطبيعية التي عصفت بالمنطقة في السنوات الأخيرة.

ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي دعم الجهود الوطنية والإقليمية للتغلب على الأسباب الفعلية للصراع المسلح. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تعاونه ومساعيه الحميدة من خلال الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وبشكل مماثل، ينبغي أن يواصل دعم التحقق من تنفيذ المراحل المختلفة لعملية السلام في غواتيمالا من خلال بعثة التحقق من حقوق الإنسان في غواتيمالا. وإلى جانب الوكالات الدولية الأخرى، ينبغي أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمله لخفض القصور البيئي والاجتماعي في المنطقة وتعزيز الديمقراطية والحكم.

لقد كان للبرازيل وجودها أثناء اللحظات الحاسمة في مسعى إحلال السلام والرخاء في أمريكا الوسطى. إذ شاركت في فريق دعم آلية كونتادورا، وتتعاون مع بعثة التحقق في غواتيمالا من خلال مشاركة عناصر الشرطة وضباط الاتصال. وتشارك البرازيل أيضا في أنشطة بعثة الدفاع المشترك بين البلدان الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية لإزالة الألغام المضادة للأفراد من بلدان عديدة في المنطقة. ولقد فعلت البرازيل في السنوات الأخيرة كل ما في وسعها للعمل مع برامج المساعدات الإنسانية العاملة في بلدان المنطقة المتأثرة بالكوارث الطبيعية. وعقب الكوارث الأخيرة، أرسلت البرازيل بعثة إلى هندوراس ونيكاراغوا لتقييم الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية.

ومع ذلك ترى البرازيل أن هناك حاجة إلى المزيد من الجهود الدولية المنسقة بالإضافة إلى المساعدة الإنسانية العاجلة. وفي هذا الصدد، نؤيد المبادرات التي اتخذت في الأمم المتحدة لزيادة فعالية إجراءات مكافحة الكوارث

الطبيعية بالتشديد على العمل الوقائي وإنشاء آليات تنسيق وتمويل لتسهيل الانتقال من المساعدة الطارئة إلى رعاية التنمية.

وبالإضافة إلى المساعدة الإنسانية، ألغت البرازيل في السنوات الأخيرة الديون الرسمية على نيكاراغوا والسلفادور كجزء من أعمال تضامن المجتمع الدولي إسهاما منها في مواجهة الكوارث الطبيعية.

وبالمثل، فإننا نشيد بالمساعي الرامية إلى تعزيز نظام التكامل لأمريكا الوسطى. ونشير هنا إلى اجتماع رئيس البرازيل، فيرناندو هنريك كاردوسو مع رؤساء أمريكا الوسطى أثناء زيارته الأخيرة إلى كوستاريكا. وقد بحثوا في هذه المناسبة في مختلف أشكال العمل المشترك بهدف مشاركة منطقتنا بأسرها في الاقتصاد العالمي بمزيد من الفعالية والقدرة التنافسية.

ويعطينا التقدم الذي أحرز في أمريكا الوسطى صوب تحقيق السلام مبررا للتفاؤل والثقة في المنطقة برمتها، وهو يوفر أملا متجددا لأمريكا اللاتينية بأسرها في سعيها من أجل الرخاء وتعزيز نموذج التكامل.

السيد آرباس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): يؤيد وفدي تماما البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا في وقت سابق من هذه المناقشة، وهو يتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، أود أن أضيف أن بعض التعليقات، في ضوء الدور الذي قامت به اسبانيا في السنوات الأخيرة بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء الأمين العام لبلدان أمريكا الوسطى.

وترحب أسبانيا – التي مابرحت تواصل تأييد تنفيذ اتفاقات السلام في غواتيمالا بالكامل – بالالتزام الذي تعهد به الرئيس بورتيللو أثناء تنصيبه في كانون الثاني/يناير الماضي، ونثق بأن الحكومة والأحزاب السياسية وشتى قطاعات المجتمع المدني ستواصل أيضا الالتزام بتنفيذ الاتفاقات.

وعلى الرغم من إحراز الكثير من التقدم في السنوات الأربع الأخيرة، مازال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وتأمل اسبانيا أن يتم إقرار الجدول الزمني الجديد للوفاء بالالتزامات المعلقة بأسرع ما يمكن، وأن يتواصل التقدم نحو تطبيق الاتفاق الضريبي، لكي يصبح حقيقة واقعة.

وتفخر أسبانيا بأنها ستستضيف في كانون الثاني/يناير الاجتماع الإقليمي للمجموعة الاستشارية للتعمير والتحول في أمريكا الوسطى. وسيتيح ذلك الاجتماع الفرصة للنظر في تنفيذ مشروعات كبرى للبنية الأساسية من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والتكامل في أمريكا الوسطى.

وقد أجرى مجلس الأمن مؤخرا مناقشة حول موضوع ”لا خروج بدون استراتيجية“. وعلى الرغم من اختلاف الظروف بشكل ملموس، فإن الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في السلفادور ونيكاراغوا على التوالي، مثال طيب للغاية على العمل الناجح الذي تضطلع به الأمم المتحدة وعلى إدارة عناصر حفظ السلام وبناء السلام على النحو المناسب.

وتوفر العمليتان دروسا هامة بشأن كيفية مساعدة المجتمع الدولي وتشجيعه للقوى المحلية في جهودها الرامية لاسترداد عافيتها بعد الصراع. وقد قدم العمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في السلفادور مثالا نموذجيا على كيفية الانتقال من عملية لحفظ السلام إلى عملية لبناء السلام مع تقليص وجود الأمم المتحدة تدريجيا في المجالات السياسية ومجالات حفظ السلام.

وقد قامت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا بدور هام، بطبيعة الحال، في التقدم الذي تحقق حتى الآن في غواتيمالا. والدليل على ذلك أن الحكومة وقوات حرب

العصابات السابقة والمجتمع المدني – إدراكا منها جميعا بأن هناك الكثير مما لا يزال يتعين القيام به لتنفيذ اتفاقات السلام – قد ضمت صفوفها كي تطلب من الجمعية العامة تمديد ولاية البعثة لثلاث سنوات أخرى. وستبت الجمعية في هذا الطلب في الأيام القليلة القادمة، الأمر الذي أدرج بالفعل في اقتراح الأمين العام بتمديد الولاية لمدة عام واحد بصفة مبدئية.

ومما يثير الاهتمام حقا أن تقرير الأمين العام يتضمن بالفعل استراتيجية خروج للبعثة. وسيجري خفض قوام البعثة، خلال السنوات الثلاث المقبلة، وإحالة مهامها لوكالات وبرامج أخرى. وبهذه الطريقة يمكن إنهاء البعثة، بحلول عام ٢٠٠٤ على نحو سلس بعد أن تكون قد استكملت مهامها تماما علاوة على أنها نظمت مسألة خلافتها على نحو منسق وكفء.

وتفخر أسبانيا بمشاركتها في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا منذ إنشائها وتحث الدول الأعضاء على أن تستجيب لهذا الاقتراح الهادف لتمديدها.

السيد منديز (فنزويلا) (تكلم بالأسبانية): نود أن نشكر الأمين العام على تقديمه لتقاريره في الوقت المناسب، وهي التقارير التي نسترشد بها في نظرنا في البند المتعلق بالتقدم الذي أحرزته بلدان أمريكا الوسطى في ميادين السلام والتنمية والحرية والديمقراطية.

والنظر في هذا البند يؤكد مجددا الأهمية التي تعلقها منظمتنا على التعاون الدولي كوسيلة ناجعة لمساعدة بلدان أمريكا الوسطى على توطيد السلام، والعدل والديمقراطية في المنطقة.

وإلى جانب الدور الذي قامت به الأمم المتحدة في متابعة ودعم ورصد الأهداف المحددة في الاتفاقات ذات الصلة، نود أن نبرز الالتزام والاستعداد الذي أبدته شعوب وحكومات هذه البلدان بمواصلة جهودها لضمان التنفيذ التام لهذه الصكوك، بغية إيجاد منطقة للسلم والحرية والتنمية الاقتصادية المستدامة.

وفي ظل هذه الخلفية، فإننا نتفق مع رأي الأمين العام الذي ضمَّنه في تقريره، ومفاده أنه على الرغم من الصعوبات والمشاكل القائمة، فإن بلدان أمريكا الوسطى الآن في وضع أفضل يتيح لها توطيد التقدم المحرز نحو تسوية الصراعات من خلال الوسائل السلمية، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية وإعادة التشديد على حكم القانون.

وفي هذا السياق ترى فنزويلا أن الأمر في المقام الأول يعود لذلك للبلدان لتواصل، بدعم من المجتمع الدولي والهيئات ذات الصلة، العمل على إزالة الأسباب الهيكلية للصراعات التي أثرت تأثيرا خطيرا على المنطقة في الثمانينات، والتي كانت تتعلق على وجه الخصوص بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت بفعل غياب الديمقراطية ومناخ الحرية واحترام حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، نقدر تقديرا كبيرا ما ساهمت به هيئات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، التي يسرت وعززت الجهود التي بذلتها بلدان المنطقة، كما حدث في حالتي السلفادور وغواتيمالا. وكعضو في مجموعة الأصدقاء، نؤيد تمديد ولاية البعثة، بناء على طلب الرئيس الفونسو بورتيللو.

وقد ظلت فنزويلا، انطلاقا من روح التضامن والتعاون، تؤيد بكل ما في قدرتها تعمير وتأهيل بلدان المنطقة فضلا عن تنميتها الاقتصادية وبالتالي، فقد ساهمنا في الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام في مختلف البلدان كما شاركنا في المجموعة الاستشارية للتعمير والتحول في أمريكا الوسطى، التي تجتمع بصفة دورية منذ عام ١٩٩٨، بهدف المساعدة

على تخفيف أوجه الضعف البيئي في المنطقة، التي كشف عنها الدمار الذي أوقعه إعصار متش.

كذلك وقعنا اتفاقا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي بشأن التعاون في مجال الطاقة مع بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وبموجب ذلك الاتفاق، تزود فنزويلا هذه البلدان وفق شروط مالية ميسرة بـ ٠٠٠ ٨٠ برميل من النفط يوميا، بالإضافة إلى ٠٠٠ ١٦٠ برميل يوميا تقدمها بالاشتراك مع المكسيك. ولقد ظللنا طوال العقدين الماضيين نزود بعض تلك الدول بالنفط بموجب نظام اتفاق سان خوسيه، بغية المساعدة على تلبية احتياجاتها الاقتصادية.

وفي سياق أعم، أسهمت فنزويلا أيضا، بصفتها شريكة في الحوار المتعلق بالتعاون السياسي والاقتصادي الذي بدئ به قبل بضع سنوات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أمريكا الوسطى، والمعروف بعملية سان خوسيه، والذي واظبت بواسطته على الاتصال على نحو أكثر مباشرة بحقائق ومصالح المنطقة بجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز الديمقراطية والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلداننا، التي يمثل توطيد نظام التكامل في أمريكا الوسطى بالنسبة لها أيضا إسهاما هاما.

وأخيرا، تكرر فنزويلا التأكيد على التزامها الراسخ بمواصلة الإسهام في الجهود التي تبذلها في المقام الأول بلدان المنطقة، بمساندة المجتمع الدولي من خلال مختلف الآليات التعاونية، دعما للسلم والديمقراطية والتنمية. وبهذه الروح، يشارك وفدنا في تقديم مشروعي القرارين A/55/L.33/Rev.1 بشأن بعثة التحقق في غواتيمالا وA/55/L.42 بشأن الحالة في أمريكا الوسطى.

السيد مليندير – براهونا (السلفادور) (تكلم بالأسبانية): اسمحوا لي أن أتقدم من خلالكم، سيدي، بشكري إلى الأمين العام على تقريره عن الحالة في أمريكا الوسطى، الوارد في الوثيقة A/55/465، الذي يقدم إلينا عناصر هامة تسهم في المناقشة الجارية.

عندما نظرت الجمعية العامة أول مرة في بند جدول الأعمال المعنون ''الحالة في أمريكا الوسطى: الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم'' في سنة ١٩٨٣، كانت العلاقات فيما بين دول أمريكا الوسطى تتميز بالتوترات السياسية والعسكرية التي أدت إلى تفاقم الأزمة الإقليمية، بينما كان يلوح احتمال تجاوز الصراعات القطرية لحدودها الخاصة وإحداث صراع عام أوسع، بكل مضاعفاته السلبية على سكان أمريكا الوسطى. وكانت حالة الأزمة هذه تُعكس كل سنة في تقارير الأمين العام إلى الجمعية العامة، وكانت تقاريره ترسم صورة من حالة الالتباس في المنطقة نتيجة عن المواقف المتعارضة غير القابلة للتصالح في سياق الحرب الباردة.

وبعد ثلاث عشرة سنة من التوقيع على ''إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى''، يسعدنا أن نلاحظ من أحدث تقارير الأمين العام أن تغييرا كبيرا قد طرأ على الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية والأمنية للمنطقة من خلال عملية أتاحت لنا ترسيخ أسس الديمقراطية الحقيقية؛ وضمان احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها؛ وإنشاء حكومات شرعية ومنتخبة بطريقة حرة؛ وتعزيز المجتمع المدني؛ وأن نقرر جعل أمريكا الوسطى منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية حيث لا تتكرر أبدا مرة أخرى تجربة الحرب وويلاتها.

وعلى الرغم من أن من الصحيح أننا خطونا خطوات واسعة في الانتقال من الحرب إلى السلم وتطبيق الديمقراطية، فإننا نشارك الأمين العام في تقديره، الوارد في التقرير، بأنه لا تزال هناك تحديات عديدة – وهي، مع ذلك، ليست مقصورة على منطقتنا – وأن من المهم أن نواجهها

بنفس التصميم الذي سوينا به صراعاتنا المسلحة، وخاصة لأن هذه المشاكل الهيكلية لا تزال تؤثر على الأحوال المعيشية لجزء كبير من سكان منطقتنا. وعدم حل هذه المشاكل سيخلق مصدرا كامنا وحقيقيا للتوترات والصراعات في المستقبل.

وبالتالي، فإن حكومات بلدان أمريكا الوسطى، بما فيها حكومة السلفادور، أعادت التأكيد في محافل إقليمية ودولية عديدة على التزامها بالعمل جاهدة على الوفاء بمطامح ورغبات شعوب المنطقة، ولا سيما فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية، بغية القضاء على الفقر والبطالة؛ وإنشاء مجتمعات عادلة وأكثر إنصافا؛ وتحسين الأمن العام؛ وتعزيز الهيئات القضائية؛ وتوطيد إدارة عامة حديثة وشفافة؛ ومكافحة الفساد، والإفلات من العقاب، والاتجار بالمخدرات والأسلحة، والإرهاب والأنشطة المتصلة به.

وتحقيقا لتلك الغاية، على الصعيد الوطني، يسرني أن أؤكد أن الرئيس فلورس بيريز رئيس السلفادور قدم إلى الأمة مؤخرا برنامج تكامل ثلاثيا طموحا لم يسبق له نظير. وأول عناصره هو التكامل الجغرافي، ويشمل إنشاء هياكل أساسية برية وبحرية هامة تتيح للبلد أن يكون أفضل وأوثق ترابطا، داخليا ومع أمريكا الوسطى وبقية العالم. والعنصر الثاني هو التكامل البشري، حيث نسعى إلى إنشاء مجتمع مشارك مواكب للقرن الحالي، وتنفيذ مشاريع بيئية هامة بغية أن نوفر لسكاننا فرص الحصول الضرورية وبدون تمييز على الخدمات والتدريب بما يمكنهم من الاستخدام المثمر للأشكال الجديدة للاتصال والمعلومات والتكنولوجيا. والعنصر الأخير هو التكامل الاقتصادي، ويشمل قانونا صدر مؤخرا بشأن التكامل المالي يحدد قيمة الكولون بـ ٨٧٥ مقابل الدولار ويتيح حرية تداوله. ويسمح القانون أيضا بالتبادل الحر مع العملات الأخرى، بما في ذلك اليورو، والين والجنيه الاسترليني. وبهذا الإجراء سيتمكن سكان السلفادور من التمتع بأحوال مالية محسنة، وخفض معدلات الفائدة لديهم، وإزالة المخاطر المصاحبة لتذبذب أسعار الصرف وزيادة نطاق دورة الصكوك المالية، لمصلحة القطاع الأكبر من السكان. وستحدد الرواتب والمعاشات التقاعدية بعملة قوية يختارها العامل. وعلاوة على ذلك، فإن التخلص من مخاطر تذبذب أسعار الصرف سيحقق مزيدا من الاستقرار المؤسسي في البلد، فيجعله أكثر اجتذابا للاستثمار الأجنبي طويل الأجل. ونحن واثقون من أن حكومة السلفادور ستلقى كل الدعم الدولي لتمكين هذا البرنامج الشامل من أن يكون عاملا مساعدا للاقتصاد السلفادوري، والنهوض باقتصاد بلدنا ومساعدتنا على مواجهة التحديات المقبلة، وتحقيق مزيد من التقدم الاجتماعي والاقتصادي المنصف وتحقيق مزيد من التنمية البشرية المستدامة.

وعلى الصعيد الإقليمي، تشعر حكومات بلدان أمريكا الوسطى بأنه يجب علينا أن نمضي تدريجيا في تحقيق التكامل الإقليمي بوصفه أفضل وسيلة لتنسيق وانسجام الجهود الإقليمية ولضمان مستقبل حيوي وتقدمي لبلداننا، وخاصة من أجل التمكن من أن نواجه تحديات العولمة والضعف أمام الكوارث الطبيعية مواجهة أكمل وأكثر فعالية. ولذا فإننا يساورنا القلق بشكل خاص إزاء ما ورد في تقرير الأمين من أنه

> ”يعد التكامل الإقليمي أمرا بالغا الأهمية لتوطيد السلام وتدعيم التنمية ... ورغم حدوث بعض التقدم ... فقد بدأت عملية التكامل برمتها في التفسخ خلال العام الماضي [نتيجة لـ] نزاعات الحدود التي طال أمدها والتي تفجر بعضها مؤخرا“.(A/55/465، الفقرتان ٥٧ – ٥٨).

ونحن مقتنعون بأنه ما من بلد لا يدرك أهمية تنسيق الجهود وتوحيدها لمعالجة المشاكل ذات الأولوية المشتركة،

كما تمثلت في الاتجاه إلى عمليات عديدة مماثلة في مختلف مناطق العالم. ولذا فإننا نحث إخواننا في أمريكا الوسطى على أن يأخذوا في الاعتبار قول الأمين العام

> ”وأصبح الأمر يحتاج إلى مزيد من الإرادة السياسية من جانب الحكومات والمجتمعات المدنية في المنطقة من أجل صياغة جدول أعمال التكامل على النحو الملائم ودفعه إلى الأمام من خلال الآليات والمؤسسات القائمة“ (المصدر نفسه، الفقرة ٥٧)

وأن نسعى إلى تسوية الخلافات بالوسائل السلمية في سياق القانون الدولي بغية تفادي العقبات التي تعوق التكامل، والتجارة الحرة والتنمية الإقليمية.

وسأتطرق الآن بصورة محددة إلى السلفادور، وعلى وجه الخصوص التنفيذ التدريجي لاتفاقات السلام. ونحن سعداء للغاية بأن الالتزامات التي تعهدت بها حكومة السلفادور في توقيع اتفاقات السلام، بما في ذلك اتفاق سان خوسيه بشأن حقوق الإنسان في ١٩٩٠، قد تم الوفاء بها بطريقة تدريجية وتصاعدية تحت مراقبة الأمم المتحدة، وخاصة من خلال بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في السلفادور، التي أكملت ولايتها في نيسان/أبريل ١٩٩٥ بتوصية من الأمين العام، بالنظر إلى أن هذه الالتزامات قد تم الوفاء بها بالكامل تقريبا.

ولهذا السبب، بدءا من شهر أيار/مايو ١٩٩٥، جرى إسناد التحقق من الوفاء بالالتزامات المتبقية إلى وحدات أصغر حجما، هي بعثة الأمم المتحدة في السلفادور في عام ١٩٩٥، ومكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور في عام ١٩٩٦، ثم أصبحت هذه الوحدة تتألف من اثنين من موظفي الفئة الفنية المعينين دوليا في إطار مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السلفادور، وذلك اعتبارا من شهر تموز/يوليه ١٩٩٧. وقد انتهت هذه العملية في حزيران/يونيه ١٩٩٨، عندما أسندت متابعة الوفاء بالالتزامات المتبقية إلى مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السلفادور، الذي بات يعهد إليه، كما قلت آنفا، بمهام أقل على نحو مطرد في ضوء التقدم الذي أحرز على صعيد توطيد السلام وتنفيذ الاتفاقات.

ويؤكد الأمين العام في تقريره أن مهام التحقق والمساعي الحميدة جرى خفضها في عام ١٩٩٩ بصورة مطردة لتواكب التنفيذ التدريجي لاتفاقات السلام، وباتت تقتصر على أربعة مجالات اجتماعية – اقتصادية بالغة الحساسية والتعقد، تشمل البرامج المتعلقة بنقل ملكية الأراضي، وتقنين ملكية الأراضي الزراعية التي آلت إلى واضعي اليد الحاليين، وتقسيم ونقل ملكية الحيازات التي تتجاوز الحد الدستوري وهو ٢٤٥ هكتارا، وصندوق حماية المصابين أو المعاقين نتيجة الصراع المسلح.

ويسعدني أيما سعادة أن أؤكد للجمعية على الرغبة القوية لدى حكومة السلفادور في الوفاء بكل التزاماتها بموجب اتفاقات السلام، وحرصها، كما قال الأمين العام في تقريره، على أن تطوى هذه الصفحة من تاريخنا.

أود أن أتشاطر مع الجمعية آراء حكومة السلفادور فيما يتعلق بمدى الوفاء بالاتفاقات المشار إليها آنفا بشأن المسائل الثلاث الأولى، إذ أن الحكومة قد أوفت بالتزاماتها بالقدر المستطاع، وهي تتخذ الآن كل التدابير الممكنة لمعالجة الجوانب الأكثر تفصيلا الواردة في تقرير الأمين العام، والتي تتجاوز القدرات الحالية للحكومة، كما أقر هو بذلك.

وفيما يتعلق بالالتزام الرابع، فإن حكومة بلادي تعتبر أنها قد امتثلت لنص اتفاقات السلام. فقد أصدرت الحكومة مرسوما يقضي بإنشاء صندوق حماية المصابين والمعاقين نتيجة الصراع المسلح، وتقوم بتمويله. وقد صادف تنفيذ هذا الصندوق بعض العراقيل، منها صعوبة تحديد كل

المستفيدين، وقيد مستفيدين جدد، إلى جانب الموارد المالية المحدودة المتاحة لهذا الغرض.

وتسلم حكومة السلفادور بأهمية إيجاد حل لهذه المشكلة، حتى وإن كان عليها أن تتجاوز عن نص اتفاقات السلام. ولهذا السبب، فقد عكف ممثلو حكومة بلادي ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السلفادور على بحث إمكانيات تيسير البرنامج الخاص بالمصابين من خلال تقييم المعايير التي يتم بها تحديد من يحق لهم الاستفادة من هذه المزايا.

لذا، فبوسعنا الآن أن نقرر أن السلفادور قد أوفت بالتزاماتها بموجب اتفاقات السلام. ونحن راغبون، بحق، في طي صفحة هذه المرحلة من تاريخنا، وأن نشاطر المجتمع الدولي أي تجربة من تجاربنا قد تكون مفيدة في تحقيق السلام والمصالحة في أقاليم العالم الأخرى.

ونود أيضا أن نؤكد على أن هناك أهدافا في تاريخ الأمم، ومنها السلفادور، تتجاوز عاملي الزمن والمسافة: مثل استمرارية عملية التحول الديمقراطي، والنهوض بكل حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نعمل من أجل بلوغ هذه الأهداف، يوما بعد يوم، توطيدا لمنجزاتنا لتجنب تجدد أسباب الصراع في مجتمعاتنا، وتأمين الحفاظ على النجاحات التي حققناها وتعزيزها حتى نواصل العمل نحو إقامة مجتمع أكثر عدالة وأكثر إنصافا.

أخيرا، اسمحوا لي أن اقتبس من البيان الذي أدلى به وزير خارجيتنا في المناقشة العامة:

”فيما يتعلق بالحالة في السلفادور، كانت عملية تنفيذ اتفاقات السلام مهمة شافة بشكل استثنائي ومعقدة إلى أقصى حد أمكن الاضطلاع بها عن طريق الإرادة السياسية الثابتة للحكومة، واستعداد شعب السلفادور وجميع القوى السياسية في البلاد، والجهود الوطنية التي حظيت بالتعاون الثمين من المجتمع الدولي، وبخاصة مجموعة البلدان الصديقة، التي ظلت دائما إلى جانبنا، والأمم المتحدة، التي أسهمت جهود التحقق التي تضطلع بها في نجاح إرساء السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في السلفادور“. (A/55/PV.19، ص ١٩)

ونحن نكرر شكرنا، وكما ذكر الأمين العام في تقريره، فإن بلادي وكل بلدان أمريكا الوسطى تستحق أن يدعم المجتمع الدولي هذه الجهود، ثنائيا وجماعيا. فهذه المساعدة ستكون من الأهمية بمكان من أجل ترسيخ الديمقراطية في المنطقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند.

أود أن أعلم الأعضاء بأن البت في مشروعي القرارين A/55/L.33.Rev.1 و A/55/L.42 سيتم في موعد لاحق لإتاحة الوقت لاستعراض الآثار المترتبة على مشروعي القرارين بالنسبة للميزانية البرنامجية.

أعطي الكلمة لممثل نيكاراغوا، الذي طلب أخذ الكلمة لممارسة حق الرد.

هل لي أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول، و٥ دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كاستيللون دوارتي (نيكاراغوا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أوضح النقطة التي تناولتها بعض الوفود، ومفادها أن بعض الأحزاب السياسية في نيكاراغوا لم تتمكن من المشاركة في الانتخابات البلدية التي أجريت مؤخرا. وذلك يرجع إلى أن هذه الأحزاب لم تستوف شرط جمع

٠٠٠ ٧٥ توقيع لازم لتسجيلها. وفي الانتخابات التشريعية والرئاسية عام ١٩٩٦، تمكن ٢٥ حزبا سياسيا من المشاركة، وإن لم يحصل ٢٠ من هذه الأحزاب على مستوى الحد الأدنى اللازم لانتخاب نائب واحد. وقد حصلت تلك الأحزاب العشرون على أكثر من ٣٠ مليون دولار من الدولة ومن المجتمع الدولي بغية مساعدتها في المشاركة في العملية.

ولا أعتقد أنه من المستصوب أو من الحكمة اقتصاديا في بلدان مثل بلدي أن يسمح بإنشاء أحزاب صغيرة للغاية. فتعداد السكان في نيكاراغوا لا يزيد على مليوني مواطن، وهؤلاء هم الذين يشاركون في العمليات الانتخابية. وهناك خمسة أحزاب سياسية تمثل كل الأيديولوجيات السياسية، وقد تمكن الحزبان الرئيسيان من الحصول على حوالي ٠٠٠ ٧٥ صوت في الانتخابات الأخيرة.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلم الأعضاء بأنه بناء على طلب مقدمي مشروع القرار A/55/L.44/Rev.2، المدرج في إطار البند ٤٧ من جدول الأعمال، والمعنون ''تقديم المساعدة في إزالة الألغام''، فإن الجمعية العامة سترجئ النظر في مشروع القرار هذا إلى موعد لاحق، سيعلن عنه.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.